

محددات الأقرض المصرفى وتقلبات سعر الفائدة فى الاقتصاد المصرى

أحمد سعيد كرم البكل¹

ملخص البحث :

تهدف هذه الدراسة الى تحليل وقياس محددات الأقرض المصرفى فى الاقتصاد المصرى وأهم هذه المحددات حجم البنوك ومستوى السيولة وهيكل الجهاز المصرفى وتقلبات سعر الفائدة. ومن خلال الدراسة تم التوصل الى انه ليس هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين انتقال أثر السياسة النقدية من خلال الأقرض المصرفى (عدد الفروع)، الا انه هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين انتقال أثر السياسة النقدية من خلال الأقرض المصرفى ومستوى السيولة لدى البنوك

أما بالنسبة لسعر الفائدة وتقلباته اوضحت الدراسة انه ليس له تأثير كبير على فعالية انتقال أثر السياسة النقدية من خلال قناة الأقرض المصرفى خلال فترة الدراسة، وان سعر الفائدة باعتباره الأداة الأكثر فعالية فى السياسة النقدية فى مصر حيث يهدف الى مواجهة معدلات التضخم ((Inflation targeting واستقرار سعر الصرف وعليه فأن تأثير سعر الفائدة على الأقرض محدود.

ويمكن تفسير هذه النتائج بأن سعر الفائدة يتحدد بواسطة السلطة النقدية وذلك لتحقيق أهداف مواجهة معدل التضخم واستقرار معدل الصرف الاجنبى دون ان يأخذ فى الاعتبار هدف الأقرض وهذا لا يعنى اهمال أثر سعر الفائدة فى عمليات الأقرض لأن سعر الفائدة فى أبسط تعريف له هو تكلفة الاقتراض، وعليه يمكن ارجاع تأثير الأقرض الى مستوى السيولة فى البنوك التجارية وهو ما توصلت اليه نتائج النموذج والتى وصلت فى السنوات الاخيره لحوالى ٤ تريليون جنيه مصرى.

Abstract

This paper aims to analyze and measure the determinants of bank lending in the Egyptian economy. The most important of these determinants are the size of banks, the level of liquidity, the structure of the banking system, and interest rate fluctuations. Through the study, it was concluded that there is no statistically significant relationship between the transmission of the effect of monetary policy through bank lending and the size of banks (bank capital) and the structure of the banking system (number of branches), but there is a statistically significant relationship between the transmission of the effect of monetary policy Through bank lending and the level of liquidity with banks

As for the interest rate and its fluctuations, the study indicated that it does not have a significant impact on the effectiveness of the transmission of monetary policy through the bank lending channel during the study period, and that the interest rate as the most effective tool in monetary policy in Egypt is aimed at facing inflation rates and (inflation targeting) The exchange rate, accordingly, the effect of the interest rate on lending is limited.

These results can be explained by the fact that the interest rate is determined by the monetary authority in order to achieve the goals of facing the inflation rate and the stability of the foreign exchange rate without taking into account the goal of lending and this does not mean neglecting the impact of the interest rate on lending operations because the interest rate in its simplest definition is the cost of borrowing, and therefore The impact of lending can be traced back to the level of liquidity in commercial banks, which was reached by the results of the model, which in recent years reached about 4 trillion Egyptian pounds.

مقدمة:

تقوم النقود بالعديد من الوظائف في المجتمع، وأهم هذه الوظائف أنها وسيط للتبادل ومقياس للقيمة، ومخزن للقيم الآجلة. وتعتبر كمية النقود المعروضة في المجتمع من أدوات السياسة النقدية، التي تهدف إلى مجموعة من الأهداف. أهمها تحقيق الاستقرار الاقتصادى. وستتناول الدراسة الأنشطة المصرفية كغيرها من أوجه الأنشطة الاقتصادية، والتي مرت بالعديد من مراحل التطور، حيث تحول النشاط من مجرد القيام بعمليات الإقراض والإيداع في داخل حدود الدولة المعنية إلى قيام البنوك بالدخول في مجالات الاستثمار وتملكها للكثير من المشروعات الصناعية والخدمات التجارية، وكذلك قيامها بتصدير خدماتها إلى خارج حدود الدولة وانتشار فروع الكثير من البنوك في معظم دول العالم، وظهور البنوك متعددة الجنسيات، وظهور أنشطة جديدة مثل المشتقات المالية.

ومن أجل التوصل لسياسة نقدية فعالة في ممارسة الأثر المطلوب على الاقتصاد سواء كان ذلك في محاولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادى او استهداف معدل التضخم، فبالنالى لابد من معرفة القنوات المختلفة لانتقال أثر السياسة النقدية، ومن أهمها قناة الإقراض المصرفى وقناة الميزانية العمومية وقناة سعر الأصول وغيرها. ويُنظر إلى قناة الإقراض المصرفى كعنصر اساسى من أحد عناصر قناة الائتمان. والتي تعمل من خلال التغيرات في الاحتياطيّات المصرفية الناجمة عن قرارات السياسة النقدية والتي تقيد أو توسع من قدرة البنوك على تقديم القروض. ولقناة الإقراض المصرفى كقناة رئيسية دور مهم فى نقل أثر السياسة النقدية في مصر.

١ - هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى تحليل وقياس محددات الأقرض المصرفى فى الاقتصاد المصرى وأهم هذه المحددات حجم البنوك ومستوى السيولة وهيكل الجهاز المصرفى وتقلبات سعر الفائدة.

٢ - مشكلة الدراسة

تتأثر عملية انتقال أثر السياسة النقدية من خلال الإقراض المصرفى بعدد من العوامل والمحددات مثل مستوى السيولة وهيكل الجهاز المصرفى وحجم البنوك والتقلبات التى تحدث فى سعر الفائدة ، من هنا فأن مشكلة الدراسة تتمثل فى عدم معرفة الأثر الحقيقى الذى تلعبه قناة الأقرض المصرفى فى السياسة النقدية فى الاقتصاد المصرى يلزم الامام بمحددات هذه القناة.

٣- فرضية الدراسة

تتأثر عملية انتقال أثر السياسة النقدية من خلال الأقرض المصرفي بعدد من العوامل (السيولة وحجم البنوك وهيكل الجهاز المصرفي وتقلبات سعر الفائدة) ، ويمكن تقسيم هذه الفرضية الأساسية لعدد من الفروض الفرعية ، وذلك على النحو التالي:-

أ- تتأثر عملية انتقال أثر السياسة النقدية من خلال الأقرض المصرفي بحجم البنوك
ب- تتأثر عملية انتقال أثر السياسة النقدية من خلال الأقرض المصرفي بمستويات السيولة في الجهاز المصرفي

ج- تتأثر عملية انتقال أثر السياسة النقدية من خلال الأقرض المصرفي بعدد فروع البنوك بالجهاز المصرفي

د- تؤثر تقلبات سعر الفائدة على الأقرض المصرفي وبالتالي على فعالية السياسة النقدية

٤- منهجية الدراسة

تستخدم هذه الدراسة المنهجين النظري والتطبيقي ، فمن ناحية الاطار النظري تتناول هذه الدراسة أولاً التحليل لأهم المحددات لقناة الأقرض المصرفي وأهم هذه المحددات مستوى السيولة وحجم البنوك وهيكل الجهاز المصرفي وتقلبات سعر الفائدة. أما الجانب التطبيقي نتناول فيه محاولة تقدير العلاقة بين قناة الاقرض كمتغير تابع ومحددات هذه القناة كمتغيرات مستقلة لمعرفة الأهمية النسبية لكل متغير من هذه المتغيرات في تحديد الأهمية النسبية لقناة الأقرض المصرفي، ومدى أهمية هذه القناة في نقل أثر السياسة النقدية في مصر.

٥- محددات سياسة الأقرض المصرفي

نتناول فيما يلي أهم المحددات لقناة الأقرض المصرفي، وأهم قنوات انتقال الأثر للسياسة النقدية. وقد حدد الأدب الاقتصادي هذه القنوات في: سعر الفائدة، الائتمان، أسعار الاصول، سعر الصرف، التوقعات، وفيما يلي فكرة مختصرة عن كل قناة من هذه القنوات¹:-

٦-١ سعر الفائدة Interest Rate

تنتقل آثار السياسة النقدية (التوسعية او الانكماشية) من خلال سعر الفائدة، وذلك حسب النظرية الكينزية، فعلى سبيل المثال اتباع سياسة نقدية انكماشية سوف يؤدي إلي انخفاض المعروض النقدي، مما يدفع أسعار الفائدة إلى الحقيقية الارتفاع، وهكذا يؤدي ذلك إلى إرتفاع

¹ F.Mishkin,"The Economics of money, Banking & Financial Markets", 6ed, Addison-Wesley Longman, Inc., New York, USA, 2001, P. 618

تكلفة الاستثمار مما ينتج عنه انخفاض الانفاق الاستهلاكي والاستثماري، ومن ثم انخفاض الطلب والنتاج، والعكس في حالة سياسة نقدية توسعية، والتركيز يكون على أسعار الفائدة الحقيقية، وليست الأسمية حيث لها التأثير الأكبر على قرارات المستهلكين والمستثمرين.

٦-٢ الائتمان Credit

هناك علاقة وثيقة بين الائتمان والانفاق الكلي. وتلعب هذه العلاقة دوراً مهماً في تحقيق السياسة النقدية لأهدافها، حيث إن ارتفاع سعر الفائدة يجعل الأفراد يتخلون عن الاحتفاظ بالنقود والاحتفاظ بها في البنوك في شكل مدخرات أو ودائع. وهناك قناتان فرعيتان لنقل أثر السياسة النقدية من خلال عمل أسواق الائتمان وهي^١:

٦-٢-١ الإقراض المصرفي Bank- Lending

وهي قناة انتقال الأثر التي تركز عليها هذه الورقة الدراسية حيث ان اتباع سياسة نقدية انكماشية ينتج عنه انخفاض المعروض النقدي، مما يؤدي إلى انخفاض حجم الاحتياطات والودائع لدى البنوك، وهذا يؤدي ذلك إلى انخفاض قدرة البنوك على خلق الائتمان المصرفي وانخفاضه وما ينتج عنه من انخفاض الانفاق الاستهلاكي والاستثماري، ومن ثم ينخفض الناتج الكلي. والجدير بالذكر ان هناك صعوبة في تحديد آثار السياسة النقدية على عرض القروض. باعتبار ان الطلب على القروض دالة في معدل الفائدة، وبالتالي فإن قناة معدل الفائدة قادرة على تفسير التغيرات في الإقراض الكلي. ان تغير عرض القروض يجب ان يكون نتيجة مباشرة للسياسة النقدية، وليس نتيجة غير مباشرة نتيجة التغيرات في الطلب على القروض. وهناك افتراض اساسي اكدت عليه معظم الدراسات التطبيقية وأصبحت البنوك الصغيرة تواجه صعوبة في اجتذاب التمويل غير الودائع مقارنة بالبنوك الكبيرة، والدليل هنا ان حجم البنوك له دور كبير ويوضح ذلك مشكلات المعلومات وغيرها، ولذلك في ظل اتباع سياسة نقدية مقيدة فإنه يجب على البنوك الكبيرة أن تقلل من الإقراض بدرجة أقل من البنوك الصغيرة.

وهناك عدة محددات لقناة الإقراض المصرفي وهي كالتالي:-

- أ- ان رسملة ومستويات سيولة البنوك لها تأثير على فعالية انتقال اثر السياسة النقدية الى الاقتصاد، حيث ان البنوك ذات الرسملة الجيدة والسيولة تكون استجابتها وتفاعلها أقل مع حوافز السياسة النقدية المقيدة وذلك مقارنة مع البنوك ذات السيولة والرسملة الأقل.
- ب- ان قدرة على البنوك على اعادة التمويل يؤثر على مستويات السيولة لديها وينعكس ذلك على قدرتها على عرض القروض، والقدرة على اعادة التمويل من خلال أسواق المال أو

¹ Juks R, Monetary Policy Transmission Mechanisms: a Theoretical and Empirical Overview, Central bank of Chile, 2006, P. 43.

القدرة فيما بين البنوك كلها تتأثر بمشكلة نقص او اختلاف المعلومات، فالبنوك الكبيرة تواجه هذه المشكلة بدرجة أقل من البنوك الصغيرة، وبالتالي فإن التكاليف التي تتحملها البنوك الكبيرة تكون أقل مقارنة بالبنوك الصغيرة وإيضاً أثر صدمات السياسة النقدية على البنوك الكبيرة تكون أقل مقارنة بالبنوك الصغيرة^١. ويتضمن النشاط الإقراضى عدة أنشطة تتمثل في الآتى:-

١- نشاط الإقراض

تعتبر القروض أو التسهيلات الائتمانية المصدر الأساسي لإيرادات البنك، حيث تمثل الجانب الأكبر من أصول أو استخدامات البنك، ومن خلالها يستطيع البنك دفع العائد المستحق للمودعين لديه، وتحقيق قدر ملائم من الربح، مع احتفاظه بقدر من السيولة لمواجهة احتياجات السحب. وهناك عدة عوامل تؤثر على قدرة البنك في منح الائتمان، وكذا في صياغة سياسات القروض. وعادة ماتسعى البنوك إلى تقييم الفرص المتاحة لها في السوق من خلال دراسة ما يلي^٢:

- التشريعات والقواعد التي تفرض قيوداً على حجم وأنواع القروض.
 - المحددات الخاصة بالبنك، والخاصة بالموقع والحجم ونوعية الموارد المتاحة للإقراض.
 - تكلفة الإقراض والعائد المتوقع.
- ويهدف التحليل الائتماني إلى التعرف على المخاطر التي قد يتعرض لها البنك، ومقارنة العائد بالمخاطر، وذلك على النحو التالي:

أ- الغرض من القرض

يعبر الغرض من القرض عن الاستخدام المتوقع من العميل لمبلغ القرض^٣. ووتمثل طلبات الاقتراض في القروض قصيرة الأجل والتي تستخدم في تمويل رأس المال العامل. وقد يتجه البنك إلى منح القروض قصيرة الأجل إلى منشآت الأعمال. حيث إن هناك دوافع كثيرة لسعي المنشآت للحصول على القروض طويلة الأجل، من بينها تحقيق التوازن بين حجم الأصول المملوكة والأموال

¹ Kohler .M, Hommel .J and Grote. M , The Role of Banking the Transmission of Monetary Policy in the Baltics, ZEW Discussion Paper No. 06-005, 2005, P11.

^٢ طلعت أسعد عبد الحميد، "إدارة البنوك المتكاملة-الحل العصري لكافة المشاكل المتعلقة بالمال"، دار النهضة العربية، ٢٠٠٤، ص١٢٧-١٢٨.

^٣ سمير الشاهد، "إدارة المخاطر"، برنامج المستويات الإدارية، المعهد المصرفي، البنك المركزي المصري، ٢٠٠١، ص١٣.

المقترضة. وينبغي تأكد البنك من قدرة المنشأة على توليد التدفقات النقدية من النشاط، والتي تكون كافية لسداد أصل القرض وفوائده^١.

ب- المعلومات الائتمانية

تلعب إدارة الاستعلامات بالبنوك دوراً مهماً في تجميع المعلومات عن عملاء وطالبي الائتمان. حيث لم يعد دور هذه الإدارة قاصراً فقط على تجميع البيانات من خلال الدراسة المكتبية والميدانية، بل امتد إلى متابعة نشاط المقترض بشكل مستمر، وجمع المعلومات ليس فقط خلال الفترات ما قبل منح الائتمان والفترة الجارية فقط، وإنما خلال فترة القرض وحتى سداهه بالكامل^٢.

ج- تحليل المركز المالي للعميل

يعتبر المركز المالي الأساس الأول الذي يعتمد عليه البنك في تمويل المشروعات. ويتطلب تحليل المركز المالي للعميل تحليل الميزانيات وقائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية لأقرب ثلاثة أعوام. حيث تهدف الدراسة التحليلية للحسابات الختامية إلى الوقوف على مدى تطور نتائج نشاط المشروع من مبيعات ومشتريات، والتعرف على مدى ربحية المشروع، ومقارنتها بالمعدلات المماثلة لدى المشروعات التي تعمل في نفس المجال. ويدور تحليل القوائم المالية للمقترض على ثلاثة محاور أساسية هي: الأصول، والخصوم (متضمنة حقوق الملكية)، وقائمة الدخل^٣.

وتجدر الإشارة هنا إلى ظهور نشاط التأمين بالبنوك Bank Assurance وخاصة التأمين على حياة العملاء الذين يحصلون على قرض ائتماني، بحيث تلتزم شركة التأمين بسداد أقساط القروض في حالة وفاة المقترض، أو في بعض حالات وجود بعض الأزمات التي قد يتعرض لها العملاء. كما يمتد التأمين ليشمل الممتلكات التي تم الاقتراض من أجل شرائها^٤.

٦-٢-٢ الموازنة Balance Sheet

إن اتباع سياسة نقدية انكماشية من شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة ومن ثم إلى انخفاض أسعار الأوراق المالية، مما يخفض من صافي ثروات قطاع الأعمال، والقطاع العائلي، وهذا الارتفاع في أسعار الفائدة سيخفض من التدفق المالي لتلك الشركات، مما يؤدي إلى التأثير سلباً على مراكزها المالية، كل هذه العوامل ستؤدي إلى ارتفاع مخاطر إقراض هذه الشركات، مما لا يشجع البنوك على الإقراض أو تقديم الائتمان لها، مما يخفض من الناتج واستثمار القطاع الخاص، والعكس في حالة

^١ منير ابراهيم هندي، "إدارة البنوك التجارية: مدخل اتخاذ القرار"، المكتب العربي الحديث، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٠، ص ١٣.

^٢ محمد كمال خليل الحمزوي، "اقتصاديات الائتمان المصرفي دراسة تطبيقية للنشاط الائتماني واهم محدداته"، منشأة المعارف، الطبعة الثانية، يناير ٢٠٠٠، ص ١٩٦.

^٣ حسن محمد علي حسنين، "النواحي المنهجية والعملية للائتمان في البنوك التجارية"، المكتب العربي الحديث، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٢، ص ١٨.

^٤ عبد المطلب عبد الحميد، "العولمة واقتصاديات البنوك" الدار الجامعية، ٢٠٠١، ص ٦٠.

اتباع سياسة توسعية. ان كفاءة الجهاز المصرفي تتمثل في قدرته على خلق مصادر للتمويل والكفاءة في استخدام الأصول.

٦-٣ أسعار الاصول Assets Prices

كما تنتقل آثار السياسة النقدية من خلال أسعار الاوراق المالية ويتم ذلك من خلال قناتين فرعيتين هما:

٦-٣-١ قناة توبين^١ Tobin Theory

يؤدي انخفاض عرض النقود إلي انخفاض الأنفاق الخاص على الأوراق المالية، حيث انخفاض المعروض النقدي يؤدي إلي انخفاض نسبة الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد في محافظهم الاستثمارية، ويحاول المتعاملون التخلص من الأوراق المالية الزائدة ببيعها في السوق، مما يدفع أسعارها إلي الهبوط، ومن ثم ينخفض مؤشر توبين* ، يليه انخفاض في حجم الاستثمار والنتائج المحلى الإجمالي.

وفي حالة اتباع سياسة نقدية توسعية تفترض نظرية توبين أن انخفاض أسعار الفائدة يجعل السندات أقل جاذبية مقارنة بالأسهم، وينتج عن ذلك ارتفاع أسعار أسهم الشركات، ومن ثم ارتفاع قيمتها السوقية مقارنة بتكلفة رأس المال مما يشجع الشركات على إصدار اسهم جديدة بأسعار اعلى، واستخدام عائدها في زيادة حجم الاستثمار ومن ثم الناتج الكلى.

٦-٣-٢ أثر الثروة على الاستهلاك Wealth effects on Consumption

تعمل هذه القناة من خلال أسعار الأوراق المالية، حيث يؤدي انخفاض المعروض النقدي إلى انخفاض أسعارها وبالتالي قيمة الثروة لدى الافراد، وبالتالي فإن الانخفاض في الثروة سيؤدي إلى انخفاض الاستهلاك، وفي النهاية سيؤدي إلي انخفاض الناتج.

٦-٤ التوقعات Expectations

تركز هذه القناة على أهمية التوقعات المستقبلية ودورها في التأثير على النشاط الاقتصادي، فمثلاً إذا تم اتباع سياسة نقدية انكماشية فسوف يدفع التوقعات العامة إلى انخفاض مستويات الأسعار، مما يخفض من الطلب الكلى.

¹ W.Branson, "Macroeconomic Theory And Policy", Happer &Row, 3ed, New York,1989, pp.(305-306).

* يعرف مؤشر توبين Tobin's Q بنسبة القيمة السوقية مقسومة على تكلفة استبدال راس المال المادى لديها، وارتفاع هذا المؤشر يرفع من قدرة الشركات على زيادة استثماراتها، حيث ان ارتفاع هذا المؤشر يعنى ارتفاع نسبي في سعر اسهم الشركة مقارنة بتكلفة الاستثمار، مما يشجع على الاستثمار، وبالتالي يتضح لنا ان هناك علاقة طردية بين مؤشر توبين والاستثمار الراسمالي المادى.

٥-٦ معدل الصرف Exchange Rate

إن أى تغيير في معدل الصرف سيؤدى إلى التأثير في النشاط الاقتصادى من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية، وميزان المدفوعات، وتأثيره على الاستثمار الخارجى، وتدفقات رأس المال بين الاقتصاد القومى والعالم الخارجى. ويعمل معدل الصرف على نقل أثر السياسة النقدية من خلال قناتى: (الطلب - العرض، والتضخم).

٦-٥-١ قناة الطلب والعرض

يؤثر معدل الصرف على كل من الطلب والعرض الكلي، مما يؤثر على معدل التضخم بصورة غير مباشرة. وذلك من خلال قناة انتقال الأثر غير المباشر Indirect Pass-Through Effect يؤثر معدل الصرف على النشاط الاقتصادى من خلال:-

١- المستوى العام للأسعار ' Prices effect

يؤدى انخفاض قيمة العملة المحلية من ناحية جانب الطلب إلى انخفاض أسعار الصادرات وزيادة أسعار الواردات مما يؤدي إلى ارتفاع صافي الصادرات، وزيادة كل من الطلب الكلى والناجح، فتزداد معدلات التضخم.

أما من ناحية جانب العرض: يؤدي انخفاض قيمة العملة المحلية زيادة أسعار المواد الخام المستوردة مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة المشروعات وزيادة أسعار السلع المحلية، أى أن معدل التضخم سيرتفع حتى في حالة عدم تغير مستوى الطلب الكلى.

ب- أثر الموازنة Balance Sheet Effect

في بعض الأحيان يكون لدى الأفراد في محافظهما المالية بعض المديونيات بالعملة الأجنبية، وإذا لم يكن لهذه المديونيات مقابل من الأصول بالعملة المحلية فإن تغيرات سعر الصرف ستؤثر على صافي الثروة ويقيد قدرتها على الاقتراض أو الأنفاق، حيث يكون لأنخفاض سعر الصرف أكبر أثر على تدهور المراكز المالية للوحدات الاقتصادية ومن ثم انخفاض الناتج الكلى.

٦-٥-٢ قناة التضخم Inflation

تؤثر التغيرات التي تحدث في معدل الصرف بصورة مباشرة على معدل التضخم، وذلك عن طريق ارتفاع أسعار الواردات معبراً عنها بالعملة المحلية. ويطلق عليه قناة انتقال الأثر غير المباشر Direct pass-through effect، وتتميز هذه القناة بقدرتها على نقل أثر السياسة النقدية بطريقة

^١ عطا الله ابو سيف، "سياسة معدل الصرف والاستقرار الاقتصادى في الاقتصاد المصري"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال- جامعة حلوان، السنة الخامسة عشر، العدد ٢، ١، ٢٠٠١، ص ١١-٤٧.

أسرع من قناتى العرض والطلب. ففي حالة اتباع سياسة نقدية توسعية تنخفض أسعار الفائدة؛ مما يؤدي إلى اندفاع رؤوس الاموال الأجنبية إلى التدفق إلى الخارج، وينخفض الطلب على العملة المحلية؛ مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض معدل صرفها، وترتفع الأسعار النسبية للورادات مما يرفع من معدلات التضخم. وقد أوضحت بعض الدراسات العلاقة بين معدل الصرف ومعدل التضخم، وذلك من خلال قناة انتقال الأثر غير المباشر، والاختلافات بين الدول التي تطبق معدلات الصرف المرنة والثابتة، حيث أوضحت دراسة فعلية على الاقتصاد المصري والذي يطبق معدل الصرف المرن أنه ليس هناك علاقة قوية بين معدل الصرف ومعدل التضخم. وذلك كان راجعاً إلى الاختلاف في مجموعة السلع التي يتم حساب الرقم القياسى للأسعار من خلالها، حيث يتكون هذا الرقم من حزمة من السلع المنخفضة السعر والمدعمة، والتي تخفض معدل التضخم إلى أدنى مستوياته، على العكس من ذلك في الدول المتقدمة، حيث هناك علاقة قوية بين معدل الصرف ومعدل التضخم^١.

٦- القطاع المصرفى المصرى

أوضحت مؤشرات القطاع المصرفى خلال ال٩ أشهر الأولى من العام الحالى نمواً بنسبة ٨.٧% فى الودائع، وبنسبة ٠.٣٣% فى القروض المقدمة للعملاء، كما شهد المركز المالى للقطاع المصرفى نمواً بنسبة ٧.٢% فيما شهدت أول ٦ أشهر من العام الحالى افتتاح ٧٨ فرعاً جديداً للبنوك العاملة فى السوق المحلية، وتعيين أكثر من ٣ آلاف مصرفى، إضافة إلى نمو عدد ماكينات الصراف الآلى بنسبة ٣٨%، وافتتاح أكثر من ألفى نقطة بيع جديدة^٢.

وفىما يخص أرباح القطاع المصرفى ارتفعت إلى ٢٥.٣% بنهاية سبتمبر الماضى مقارنة بسبتمبر ٢٠١٨، كما ارتفع صافى الإيرادات بنسبة ١٢.٨%، فيما ارتفع صافى العائد بنسبة ٢٢.٥%، إلا أن مصروفات القطاع المصرفى شهدت ارتفاعاً محدوداً بنسبة ٣.٥%.

١.٧ المركز المالى^٣

ارتفع المركز المالى للبنوك (بخلاف البنك المركزى) بمقدار ٢١٢,٧ مليار جنيه بمعدل ٤,٢ خلال الفترة يوليو/ سبتمبر من السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ (مقابل ٢٦٧,٧ مليار جنيه بمعدل ٦,١ خلال ذات الفترة من السنة المالية السابقة) ليصل إلى نحو ٥٢٩٣,٣ مليار جنيه فى نهاية سبتمبر ٢٠١٨. وبما يمثل ١١٣,٣ من الناتج المحلى الإجمالى عن السنة المنتهية فى سبتمبر ٢٠١٨.

^١ مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، "اثر التغيير فى سعر الصرف على معدل التضخم فى مصر (Pass through effect)"، ورقة عمل، قطاع التحليل الاقتصادى، يناير ٢٠٠٤، ص ٢٠.

^٢ البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى ٢٠١٦/٢٠١٧

^٣ البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى ٢٠١٧/٢٠١٨

٢.٧ النشاط الأقرضى^١

بلغت أرصدة الإقراض والخصم المقدمة من البنوك للعملاء ١٦٥٧,٨ مليار جنيه، (وبما يمثل ٤٥,٧ من إجمالي الودائع في نهاية سبتمبر ٢٠١٨). وتعد الزيادة المحققة خلال الفترة محصلة لارتفاع أرصدة الأقرض والخصم الممنوحة بالعملة المحلية بنحو ٢٨,٨ مليار جنيه بمعدل ٢,٧ لتبلغ ١٠٩٥,١ مليار جنيه في نهاية سبتمبر ٢٠١٨، ولتراجع الأرصدة الممنوحة بالعملات الأجنبية بما يعادل ٠,٦ مليار جنيه بمعدل ٠,١ لتصل إلى ما يعادل ٥٦٢,٧ مليار جنيه في نهاية سبتمبر ٢٠١٨.

وجاءت الزيادة في أرصدة الإقراض والخصم بالعملة المحلية خلال فترة العرض أساساً لارتفاع القروض المقدمة للقطاع العائلى بنحو ١٣,١ مليار جنيه لتصل إلى ٢٨٤,٨ مليار جنيه في نهاية سبتمبر ٢٠١٨، وزيادة أرصدة القروض المقدمة لقطاع الاعمال الخاص بنحو ١٢,٣ مليار جنيه لتصل إلى ٤٧٥,٢ مليار جنيه، (وبما يمثل ٤٣,٤ من اجمالى الأرصدة الممنوحة بتلك العملة في نهاية سبتمبر ٢٠١٨). هذا في حين تراجعت أرصدة القروض المقدمة للقطاع الحكومى بنحو ٢,٦ مليار جنيه.

وجاء التراجع في أرصدة الإقراض والخصم بالعملات الأجنبية (كما هو موضح بالشكل التالى) أساساً لانخفاض القروض المقدمة لقطاع الاعمال الخاص بما يعادل ٧,٩ مليار جنيه لتصل إلى ما يعادل ٢٥٨,٩ مليار جنيه، (وبما يمثل ٤٦,٠ من اجمالى الأرصدة الممنوحة بتلك العملة في نهاية سبتمبر ٢٠١٨)، وتراجع القروض المقدمة لقطاع الاعمال العام بما يعادل ١,٤ مليار جنيه. بينما ارتفعت القروض المقدمة للقطاع الحكومى بما يعادل ٨,٦ مليار جنيه.

٧- قياس محددات الأقرض المصرفى فى الاقتصاد المصرى

١-٨ النموذج القياسى

تم استخدم نموذج (Kashyap and Stein)^٢ ليوضح آلية النقل ويأخذ الشكل التالى:

$$\log D_t = Y_{t-1} + X_{t-1} + i_{t-1} + X_{t-1} \log M_{t-1}$$

فى هذا النموذج تم الاعتماد على البيانات الكلية للمتغيرات وتم تعديل النموذج واضافة متغير سعر الفائدة حيث:-

Log D_t مجمل الائتمان الممنوح من البنوك

^١ (البنك المركزى المصرى، المجلة الاقتصادية، اعداد (٢٠١٥-٢٠١٦-٢٠١٧-٢٠١٨)

^٢ For more:

- Juurikkala T, Karas .A, Solanko L, 2009. The role of banks in monetary policy transmission: Empirical evidence from Russia, BOFIT Discussion, Papers8,P20.
- Köhler. M, Hommel. J and Grote .M,Op.cit., P20.

Y_{t-1} الناتج المحلي الاجمالي للسنة السابقة

A_{t-1} سعر الفائدة

X_{t-1} خصائص المصارف (رأس المال والسيولة وعدد فروع البنوك)

M_{t-1} متغير يعبر عن السياسة النقدية (القاعدة النقدية $M1$)

$\text{Log } M_{t-1}$ X_{t-1} الأثر المشترك بين خصائص المصارف والسياسة النقدية تعبيراً عن قناة

الاقراض المصرفي وتأثيرها.

بالنسبة لخصائص المصارف تم استخدام هيكل الجهاز المصرفي والمعبر عنه بعدد الفروع

للتعبير عن هيكل الجهاز المصرفي، ورأس المال للتعبير عن حجم البنوك، والسيولة.

٢-٨ البيانات

تم استخدام بيانات سنوية للمتغيرات محل الدراسة وذلك للفترة من (١٩٩٤-٢٠١٨)، وسيتم

تقدير انحدار العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، ويسمى بانحدار التكامل المشترك

حيث يمكن استعمال أسلوب الانحدار المتعدد بطريقة OLS، وهناك شرطان اساسيان هما:-

١. استقرارية السلاسل الزمنية وتكاملها بنفس الدرجة، وهنا يمكن استعمال عدة اختبارات

أهمها اختبارات جذر الوحدة (AD)*^١

٢. استقرارية سلسلة البواقي الناتجة عن معادلة الانحدار، واجراء اختبارات السكون وثبات

التباين والارتباط الذاتي للبواقي

٣-٨ تقدير أثر محددات الاقراض المصرفي وتقلبات سعر الفائدة

تقدير انحدار العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، حيث سنستعمل أسلوب الانحدار

المتعدد بطريقة المربعات الصغرى (OLS)، وذلك لاختبار علاقة التكامل المشترك، وكأول

خطوة سندرس خصائص السلاسل الزمنية من حيث الاستقرارية ومعرفة درجة تكاملها،

باستعمال اختبار جذر الوحدة (ADF). وفي الخطوة الثانية سنقدر انحدار العلاقة، وفي الخطوة

الثالثة سنقدر سلسلة البواقي الناتجة عن معادلة الانحدار، وندرس استقراريتها ودرجة تكاملها

واجراء اختبارات السكون وثبات التباين والارتباط للبواقي.

اختبار استقرارية السلاسل الزمنية: ان الاعتماد على السلاسل الزمنية بالنسبة لمتغيرات الدراسة

يدفعنا الى تحديد درجة تكامل هذه السلاسل من خلال اختبارات جذر الوحدة (Unit root

test)، واعتمدنا في ذلك على اختبار جذر الوحدة (ADF). وكانت النتائج كالتالي:-

*Augmented Dickey Fuller

- **حجم البنوك (رأس المال):** تم استعمال اختبار (ADF) لاختبار السلسلة الأصلية فوجد انها غير مستقرة، لذلك تم أخذ الفروق من الدرجة الاولى والثانية حتى أصبحت مستقرة بمستوى معنوية ٥%.

جدول رقم (١)

Null Hypothesis: D(CAPITAL_OF_BANKS,2) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic – based on SIC, maxlag=2)

Prob.*	t-Statistic
0.0436	-3.229035
Augmented Dickey-Fuller test statistic	
-4.121990	1% level
-3.144920	5% level
-2.713751	10% level

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: مخرجات برنامج 9 E-VIEWS

- **مستوى السيولة:** تم استعمال اختبار (ADF) لاختبار السلسلة الأصلية فوجد انها غير مستقرة، لذلك تم أخذ الفروق من الدرجة الاولى والثانية حتى أصبحت مستقرة بمستوى معنوية ٥%.

جدول رقم (٢)

Null Hypothesis: D(LIQUIDITY_M0,2) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 1 (Automatic – based on SIC, maxlag=2)

Prob.*	t-Statistic
0.0190	-3.791043
Augmented Dickey-Fuller test statistic	
-4.200056	1% level
-3.175352	5% level
-2.728985	10% level

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: مخرجات برنامج 9 E-VIEWS

- **هيكل الجهاز المصرفي (عدد الفروع):** تم استعمال اختبار (ADF) لاختبار السلسلة الأصلية فوجد انها غير مستقرة، لذلك تم أخذ الفروق من الدرجة الاولى حتى أصبحت مستقرة بمستوى معنوية ١%.

جدول رقم (٣)

Null Hypothesis: D(NUMBER_OF_BARNCHES) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 5 (Automatic – based on SIC, maxlag=5)

Prob.*	t-Statistic	
0.0038	-5.426931	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-4.582648	1% level Test critical values:
	-3.320969	5% level
	-2.801384	10% level

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: مخرجات برنامج 9 E-VIEWS

-الاقراض المصرفي: تم استعمال اختبار (ADF) لاختبار السلسلة الأصلية فوجد انها غير مستقرة، لذلك تم أخذ الفروق من الدرجة الاولى حتى أصبحت مستقرة بمستوى معنوية ١%.

جدول رقم (٤)

Null Hypothesis: D(CREDIT) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 3 (Automatic – based on SIC, maxlag=3)

Prob.*	t-Statistic	
0.0052	-4.757247	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-4.297073	1% level Test critical values:
	-3.212696	5% level
	-2.747676	10% level

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

-سعر الفائدة: تم استعمال اختبار (ADF) لاختبار السلسلة الأصلية فوجد انها غير مستقرة، لذلك تم أخذ الفروق من الدرجة الاولى والثانية حتى أصبحت مستقرة بمستوى معنوية ١%.

جدول رقم (٥)

Null Hypothesis: D(INTEREST_RATE,2) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic – based on SIC, maxlag=1)

Prob.*	t-Statistic
0.0404	-3.275109
Augmented Dickey-Fuller test statistic	
-4.121990	1% level
-3.144920	5% level
-2.713751	10% level

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: مخرجات برنامج E-VIEWS 9

- الناتج المحلي الاجمالي: تم استعمال اختبار (ADF) لاختبار السلسلة الأصلية فوجد انها غير مستقرة، لذلك تم أخذ الفروق من الدرجة الاولى والثانية لم تصبح مستقرة.

جدول رقم (٦)

Null Hypothesis: D(GDP,2) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic – based on SIC, maxlag=1)

Prob.*	t-Statistic
0.0630	-3.003322
Augmented Dickey-Fuller test statistic	
-4.121990	1% level
-3.144920	5% level
-2.713751	10% level

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

- وتم اجراء نفس الاختبار ولكن بعدم وجود متغير خارجي وهو الثابت وتم أخذ الفروق من الدرجة الاولى والثانية حتى أصبحت مستقرة بمستوى معنوية ٥%.

جدول رقم (٧)

Null Hypothesis: D(GDP,2) has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic – based on SIC, maxlag=1)

Prob.*	t-Statistic
0.0110	-2.727540
	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-2.771926
	1% level
	Test critical values:
	-1.974028
	5% level
	-1.602922
	10% level

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: مخرجات برنامج 9 E-VIEWS

أولاً: تقدير انحدار العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة

نهدف في هذه الخطوة الثانية من المرحلة الأولى الى تقدير الانحدار، وباستعمال أسلوب الانحدار المتعدد بطريقة المربعات الصغرى

العلاقة بين انتقال أثر السياسة النقدية من خلال قناة الاقراض المصرفي حجم البنوك (رأس المال)

تم اجراء الانحدار طبقا لنموذج (Kashyap and Stein) ما بين حجم الاقراض المصرفي وأحد خصائص البنوك والمتمثلة في حجم البنوك والمعبر عنه برأس مال البنوك (ما عدا البنك المركزي)، وتم التوصل الى النتائج التالية والورادة في الجدول رقم (١) جدول رقم (١)

نتائج تقدير العلاقة بين قناة الاقراض المصرفي وحجم البنوك

م	المتغيرات	معاملات الانحدار	T-Test	P-Value
١	الثابت	-1304609.	-0.826854	0.4297
٣	سعر الفائدة	75887.16	0.877367	0.4031
٤	الناتج المحلي الاجمالي	2472.339	2.877792	0.0182
٥	رأس مال البنوك	-28.54756	-3.034875	0.0141
٦	الأثر المشترك بين خصائص المصارف والسياسة النقدية	-3.64E-05	-1.326760	0.2173
	F-Statistics	19.88637	R ²	0.898357
	P-Value(F-stat)	0.000172	Durban-Watson	2.578502

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 E-VIEWS

يتبين لنا من الجدول اعلاه ان النموذج يتمتع بمعنوية كلية، وهذا ما تشير اليه احصائية فيشر (F-statistic)، كما ان معامل التحديد (R-squared) يشير الى ان المتغيرات المستقلة تفسر التغيرات في المتغير التابع بنسبة 89% والباقي يعزى الى عوامل خارج النموذج اضافة الى ان بعض المتغيرات المستقلة كانت معنوية (الناتج المحلي الاجمالي ، رأس مال البنوك)، وهذا ما يبينه اختبار t-test اما باقى المتغيرات لم تكن معنوية التأثير حيث ان قيمة p-value اكبر من 5%.
الا انه ليس هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين انتقال أثر السياسة النقدية من خلال الاقراض المصرفى ورأس مال البنوك. وذلك الذى يوضحه المتغير الخاص بالآثر المشترك بين خصائص المصارف والسياسة النقدية وقد يكون راجع ذلك الى سيطرة الحكومة على الجهاز المصرفى فى مصر حيث ان قرارات الاقراض لا تتوقف على حجم الجهاز المصرفى بقدر ما تتوقف على توجيهات وقرارات الحكومة للجهاز المصرفى.

- العلاقة بين انتقال أثر السياسة النقدية من خلال قناة الاقراض المصرفى ومستوى السيولة

يوضح الجدول رقم (٢) نتائج الانحدار ما بين مستوى السيولة بمعناها الضيق وآثرها على قناة انتقال أثر السياسة النقدية من خلال قناة الاقراض المصرفى.

جدول رقم(٢)

نتائج تقدير العلاقة بين قناة الاقراض المصرفى ومستوى السيولة

م	المتغيرات	معاملات الانحدار	T-Test	P-Value
١	الثابت	527692.8	1.234885	0.2451
٢	الناتج المحلي الاجمالي	1931.238	4.079141	0.0022
٣	سعر الفائدة	-47983.26	-1.224064	0.2490
٤	الآثر المشترك بين خصائص المصارف والسياسة النقدية(مستوى السيولة)	-7.225563	-2.810161	0.0185
	F-Statistics	23.75109	R ²	0.876928
	P-Value(F-stat)	0.000072	Durban-Watson	2.728724

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 E-VIEWS

يوضح الجدول رقم (٢) ان النموذج يتمتع بمعنوية كلية، وهذا ما تشير اليه احصائية فيشر (F-statistic)، كما ان معامل التحديد (R-squared) يشير الى ان المتغيرات المستقلة تفسر التغيرات فى المتغير التابع بنسبة 88% الى ان بعض المتغيرات المستقلة كانت معنوية (الناتج المحلي الاجمالي، الآثر المشترك بين خصائص المصارف والسياسة النقدية)، وهى احد خصائص البنوك وهذا ما يبينه اختبار t-test اما باقى المتغيرات لم تكن معنوية التأثير حيث ان قيمة p-value اكبر من 5%.

الا انه كان هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين انتقال أثر السياسة النقدية من خلال الاقراض المصرفى ومستوى السيولة لدى البنوك، اى ان الجهاز المصرفى المصرى فعال فى نقل أثر السياسة النقدية وبشكل يتناسب عكسيا مع مستوى السيولة المتاحة. وذلك الذى يوضحه المتغير الخاص بالآثر المشترك بين خصائص البنوك والسياسة النقدية.

- العلاقة بين انتقال أثر السياسة النقدية من خلال قناة الاقراض المصرفى وهيكل الجهاز المصرفى (عدد الفروع)

مع استخدام عدد الفروع كمعبر عن هيكل الجهاز المصرفى وتأثيرها على قناة انتقال أثر السياسة النقدية وهى قناة الاقراض، كانت نتائج الانحدار كالتالى والورادة فى الجدول رقم(٣)

جدول رقم(٣)

نتائج تقدير العلاقة بين قناة الاقراض المصرفى وهيكل الجهاز المصرفى(عدد الفروع)

م	المتغيرات	معاملات الانحدار	T-Test	P-Value
١	الثابت	2648564.	0.888002	0.3977
٣	سعر الفائدة	2502.244	3.267561	0.0097
٤	الناتج المحلى الاجمالي	-43357.99	-0.902916	0.3901
٥	وهيكل الجهاز المصرفى	-844.1256	-0.966646	0.3590
٦	الآثر المشترك بين خصائص المصارف والسياسة النقدية	-0.002088	-2.140170	0.0610
	F-Statistics	15.52822	R2	0.873441
	P-Value(F-stat)	0.000450	Durban-Watson	2.929903

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج E-VIEWS 9

يوضح الجدول رقم (٣) ان النموذج يتمتع بمعنوية كلية ، وهذا ما تشير اليه احصائية فيشر (F-statistic)، كما ان معامل التحديد (R-squared) يشير الى ان المتغيرات المستقلة تفسر التغيرات فى المتغير التابع بنسبة 87% الى ان بعض المتغيرات المستقلة كانت معنوية (سعر الفائدة) وهذا ما يبينه اختبار t-test اما باقى المتغيرات لم تكن معنوية التأثير حيث ان قيمة p-value اكبر من ٥%. الا انه ليس هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين انتقال أثر السياسة النقدية من خلال الاقراض المصرفى و هيكل الجهاز المصرفى (عدد الفروع) . وذلك الذى يوضحه المتغير الخاص بالآثر المشترك بين خصائص البنوك والسياسة النقدية

٨- النتائج

من خلال الدراسة تم التوصل الى النتائج التالية:

- ليس هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين انتقال أثر السياسة النقدية من خلال الاقراض المصرفى وراس مال البنوك
- هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين انتقال أثر السياسة النقدية من خلال الاقراض المصرفى ومستوى السيولة لدى البنوك
- ليس هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين انتقال أثر السياسة النقدية من خلال الاقراض المصرفى وهيكال الجهاز المصرفى (عدد الفروع)
- سعر الفائدة وتقلباته ليس له تأثير كبير على فعالية انتقال أثر السياسة النقدية من خلال قناة الاقراض المصرفى خلال فترة الدراسة، ان سعر الفائدة يعتبر الأداة الأكثر فعالية فى السياسة النقدية فى مصر ويهدف الى مواجهة معدلات التضخم (Inflation targeting) واستقرار سعر الصرف وعليه فأن تأثير سعر الفائدة على الاقراض محدود.
- ويمكن تفسير هذه النتائج بأن سعر الفائدة يتحدد بواسطة السلطة النقدية لتحقيق أهداف مواجهة معدل التضخم واستقرار معدل الصرف الاجنبى دون ان يأخذ فى الاعتبار هدف الأقراض وهذا لا يعنى اهمال أثر سعر الفائدة فى عمليات الاقراض لأن سعر الفائدة فى ابسط تعريف له هو تكلفة الاقراض، وعليه يمكن ارجاع تأثير الاقراض الى مستوى السيولة فى البنوك التجارية وهو ما توصلت اليه نتائج النموذج والتي وصلت فى السنوات الأخيره لحوالى ٤ تريليون جنيهه مصري وطبقا للنتائج السابقة يرى الباحث التالى:
- متابعة البنك المركز لقناة الأقراض المصرفى بشكل اساسى والاستدلال بها فى رسم السياسة النقدية وتنفيذها.
- تنشيط الجهاز المصرفى المصرى من خلال القطاع المصرفى الخاص وزيادة دوره فى الاقتصاد القومى.
- توفير بيانات تفصيلية عن القطاع المصرفى الخاص للاستفادة بها فى اجراء دراسات اكثر دقة

قائمة المصادر والمراجع

- 1- Fredric. M," The Economics of money, Banking & Financial Markets", 6ed, Addison-Wesley Longman, Inc., New York, USA, 2001.
- 2- Juks R, Monetary Policy Transmission Mechanisms: a Theoretical and Empirical Overview, Central bank of Chile, 2006.
- 3- Juurikkala T, Karas .A, Solanko L, The role of banks in monetary policy transmission: Empirical evidence from Russia, BOFIT Discussion, Papers8. 2009.
- 4- Kohler .M, Hommel .J and Grote. M , The Role of Banking the Transmission of Monetary Policy in the Baltics, ZEW Discussion Paper No. 06-005, 2005.
- 5- Branson, "Macroeconomic Theory and Policy", Happer & Row, 3ed, New York, 1989.

٦- البنك المركزي المصري، التقرير السنوى الاعداد من (٢٠١٨-٢٠٠).
٧- البنك المركزي المصري، المجلة الأقتصادية، اعداد (٢٠١٥-٢٠١٦-٢٠١٧-٢٠١٨)
٨- حسن محمد على حسنين، "النواحي المنهجية والعملية للائتمان في البنوك التجارية"، المكتب العربى الحديث، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٢.
٩- سمير الشاهد، "إدارة المخاطر، برنامج المستويات الإدارية، المعهد المصرفي، البنك المركزي المصري، ٢٠٠١.
١٠- طلعت أسعد عبد الحميد، "إدارة البنوك المتكاملة-الحل العصري لكافة المشاكل المتعلقة بالمال"، دار النهضة العربية، ٢٠٠٤.
١١- عبد المطلب عبد الحميد، "العولمة واقتصاديات البنوك" الدار الجامعية، ٢٠٠١.
١٢- عطا الله ابو سيف، "سياسة معدل الصرف والاستقرار الاقتصادى في الاقتصاد المصري"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وادارة الأعمال- جامعة حلوان، السنة الخامسة عشر، العدد ١، ٢، ٢٠٠١.

١٣- محمد كمال خليل الحمزاوى، "اقتصاديات الائتمان المصرفي دراسة تطبيقية للنشاط الائتماني واهم محدداته"، منشأة المعارف، الطبعة الثانية، يناير ٢٠٠٠.

١٤- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، "أثر التغير في سعر الصرف على معدل التضخم في مصر (Pass through effect)"، ورقة عمل ، قطاع التحليل الاقتصادي، يناير ٢٠٠٤.

١٥- منير ابراهيم هندی، "إدارة البنوك التجارية:مدخل اتخاذ القرار"، المكتب العربي الحديث، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٠.